

من ملفات الحرب اللبنانية

قصة باخرة الأكوامارينا

نبيل يوسف

قبل ظهر الخميس ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥ أدلى رئيس الحكومة رشيد كرامي بتصريح أعلن فيه أنه تبّلع أن باخرة ترسو قبالة مجمع الأكوامارينا في المعاملتين الذي يملكه الشيخ بطرس الخوري تحمل شحنة أسلحة إلى الأحزاب المسيحية، وأنه أوعز إلى قائد الجيش لإصدار أمر بوضع اليد عليها ومصادرة حمولتها.

ما أن بدأت وسائل الاعلام نشر تصريح رئيس الحكومة حتى قامت القيامة من القيادات الاسلامية واليسارية تطالب بحجز الباخرة وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة.

فما هي قصة تلك الباخرة؟

على أثر الضغوط العربية التي تعرض لها رئيس الجمهورية سليمان فرنجية لوقف القتال ضد الفلسطينيين الذي اندلع في ٢ أيار ١٩٧٣ والتي حالت دون تمكن الجيش اللبناني من السيطرة على المخيمات الفلسطينية، استسلم رئيس البلاد لقدر جديد، هو ضرورة إيجاد جيش آخر غير الجيش اللبناني قادر على حماية الشرعية والأهالي الأمنين.

أواخر حزيران من ذلك العام استدعى رئيس الجمهورية إلى قصر بعدا الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل وعقدوا اجتماعاً مطولاً استعرضوا خلاله التقارير التي وصلتهم عن حجم الفوضى التي تعم البلاد من جراء تجاوزات الفدائيين الفلسطينيين الذين أحكموا سيطرتهم العسكرية شبه الكاملة على معظم قرى وبلدات الجنوب والبقاع، إضافة إلى أحياء واسعة من بيروت لا سيما معظم مداخل العاصمة. وعن وضع القرى والبلدات المسيحية في أطراف الوطن والأخطار التي قد تتعرض لها من قبل المسلحين الفلسطينيين.

في نهاية الاجتماع خلص المجتمعون إلى النتيجة التالية: لا حل سياسياً متاحاً مع المقاومة الفلسطينية، ولا أمل في الاتكال على سوريا للجم المنظمات الفلسطينية بعدما اتخذت دمشق موقع الانحياز لصالح الفلسطينيين، وكذلك هي الحال مع الدول العربية، ولا يمكن الاتكال على الجيش اللبناني بعد اليوم، فالوضع أصبح سيئاً جداً ولا مفرّ من التسلح وتدريب الشباب المسيحي للدفاع عن أرضهم.

بعد أيام عقد اجتماع آخر شارك فيه الرئيس فرنجية وزعيم حزبي الكتائب والاحرار، واستدعي اليه قائد الجيش العماد اسكندر غانم ومدعي عام التمييز القاضي ميشال طعمة ومدير عام الأمن العام العقيد انطوان الدحداح ورئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني العقيد جول البستاني ورئيس قسم الأمن القومي في الشعبة الثانية الرائد نبيه الهير.

في بداية الاجتماع أبلغ رئيس الجمهورية المشاركين بقرار التسلح والتدريب الذي اتخذته مع الزعيمين المسيحيين، طالباً مناقشة السبل الأسلم لإنجاح هذا القرار.

في خلاصة النقاش الذي استمر لساعات تقرر أن تقوم الشعبة الثانية في الجيش اللبناني بتسليم مسؤولي الكتائب والاحرار الأسلحة التي يحتاجون إليها، إضافة إلى إرسال بعض الضباط المسيحيين إلى معسكرات التدريب التي كان بدأ الحزبان وبعض الجماعات المسيحية الأخرى إقامتها في جرود المناطق المسيحية، لمساعدة الضباط والرتباء المتقاعدين الذين كانوا باشرؤا التدريب فيها

بعد انتهاء الاجتماع تسرّعت وتيرة التدريب والتسلّح، وشهد صيف العام ١٩٧٣ انشاء أكثر من ١٥ مخيماً للتدريب، من بينها ١٠ مخيمات للقوى النظامية الكتائبية، و٣ مخيمات لنمور حزب الوطنيين الأحرار، ومخيم للتنظيم اللبناني

الذي أشرف عليه مباشرة بعض ضباط الشعبة الثانية، ومخيم لجيش التحرير الزغرتاوي الذي كان يقوده النائب طوني سليمان فرنجية.

هذا النشاط التدريبي الذي شارك فيه المئات من الشبان المسيحيين، لم يبق طي الكتمان، فبدأت بعض الصحف تتحدث عنه، فقامت ضجة حمل لوائها الزعيم الاشتراكي كمال جنبلاط وبعض القوى اليسارية والاسلامية متهمين حزبي الكتائب والاحرار بمحاولة تخريب البلد، فما كان من الشيخ بيار الجميل إلا أن اعترف في ١٠ أيلول ١٩٧٣ بوجود مخيمات لتدريب الشباب للدفاع عن أرضهم وعرضهم، معلناً استعداد حزب الكتائب لإلغاء جميع مخيمات التدريب خلال مهلة ٢٤ ساعة ومنع أي كتائبي من الظهور بلباس عسكري شرط ألا يبقى في لبنان ١٤ مخيماً معسكراً فلسطينياً خارجين عن سلطة الدولة وقوانين البلاد، فإذا استطاعت الدولة اللبنانية أن تستعيد سلطتها على المخيمات الفلسطينية التي أصبحت معسكرات وأن يعود الفلسطيني خاضعاً للقانون اللبناني مثله مثل أي مواطن لبناني، "فوقتها سنلغي مخيمات التدريب، وليس من الجائز أن يطبق على اللبناني ما لا يطبق على الفلسطيني".

رافق النشاط التدريبي المكثف، نشاط تسليحي اقتصر صيف ١٩٧٣ على بنادق خفيفة وبعض الاسلحة المتوسطة القديمة بمعظمها، ولم تكن تلك الأسلحة تفي الغرض من التدريب، خاصة في ظل الكم الهائل من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة التي تمتلكها المنظمات الفلسطينية، فتكثفت الاتصالات لمحاولة الحصول على السلاح المطلوب.

مطلع عام ١٩٧٤ ومن خلال مفاوضات كان أجراها رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني العقيد جول البستاني مع الملحق العسكري في السفارة الاميركية في بيروت الكولونيل فورست هانت، وصلت أولى شحنات الأسلحة إلى مطار بيروت بطريقة سرية على متن ٥ طائرات نقل من طراز ١٣٠ C وشملت عشرة آلاف قطعة سلاح خفيف من طراز كرابين وستين وسلافيا، إضافة إلى عشرات المدافع والهاواين من العيارات الصغيرة.

فور وصول تلك الشحنات استلمها بعض ضباط الشعبة الثانية الأميين ونقلوها بطريقة سرية إلى بعض الأديرة في جبل لبنان التي كانت الرهينة المارونية وضعتها في تصرف الأحزاب المسيحية، كان أبرزها دير مار روكز مراح المير الواقع على طريق بكفيا - القليعات ودير مار موسى الدوار ودير مار أنطونيوس الجديدة، وأديرة أخرى في كسروان وجبيل والبترون خاصة دير غسطا ودير سيدة طاميش ودير حوب.

من تلك الأديرة بوشر توزيع السلاح على الأحزاب المسيحية فاستلم حزب الكتائب الكمية الأكبر، كما تسلم نمور الاحرار كمية مهمة، ووزعت كميات أخرى على التنظيم وجيش التحرير الزغرتاوي وبعض القيادات المحلية، وأرسلت كميات أخرى إلى بعض القرى المسيحية التي كانت مهددة من قبل المنظمات الفلسطينية مثل زحلة ودير الأحمر والقيبات والقاع وراس بعلبك وجزين والدامور والجية ورميش، ولم يقتصر التوزيع على القوى المسيحية بل شمل بعض القيادات الاسلامية المتعاونة مع الشرعية كالأمير مجيد ارسلان والنائب الدرزي بشير الأعور في المتن الأعلى، والنائب الشيعي السابق محسن سليم المقيم في الضاحية الجنوبية لبيروت والنائب سليمان العلي في عكار والنائب كاظم الخليل في صور، وبعض الزعماء السنة المحليين في بيروت الغربية المناهضين للمنظمات الفلسطينية، وبعض أنصار الرئيس كميل شمعون من الطائفة الاسلامية السنية كأل سكرية في الفاكهة في البقاع الشمالي، وآل الضاني في طرابلس، وآل الحجار في اقليم الخروب.

في آذار من ذلك العام، وعن طريق تاجر أسلحة لبناني يدعى سركيس سوغونوليان، كانت لديه علاقات مع المخابرات المركزية الأميركية سافر إلى بلغاريا أربعة مسؤولين عسكريين يمثلون حزبا الكتائب والاحرار بهدف المفاوضة على شحنة أسلحة جديدة، وبعد مفاوضات مع شركات السلاح البلغارية تقرر شراء ٧ آلاف رشاش كلاشينكوف وسلافيا، وقاذفات آر بي جي ومدافع هاون من عيار ٨٢ ميليمتراً مع ذخائرها والعتاد الملحق بها.

بعد انتهاء المفاوضات، فتح ثريان مسيحيان هما الشيخ بطرس الخوري وناصر جبور الاعتماد المالي لصالح سركيس سوغونوليان، الذي تكفل بإيصال الشحنة إلى بيروت.

من ثم باشر سوغونوليان اجراءات الشحن، ومن خلال مساعدة الكولونيل الاميركي فورست هانت تمكنت الباخرة التي تحمل السلاح من عبور مضيق الدردنيل التركي، وفي شهر حزيران رست في مرفأ بيروت، وأفرغت بطريقة سرية وبحماية بعض رجال الشعبة الثانية بعض حمولتها، وبسبب تعذر استمرار رسوها في مرفأ بيروت طويلاً واثارة الشكوك من حولها، انطلقت بعد أن خف حملها إلى مرفأ جونية الأضمن، وأفرغت ما تبقى فيها.

وكما تم تفريغ السلاح من الباخرة بطريقة سرية، تكفلت شاحنات مموهة بنقله ليلاً إلى أديرة الرهبة المارونية، وكان على بعض المقاتلين المسيحيين حمل أعداد من صناديق الأسلحة والذخائر على ظهورهم وتوضيبيها في الأقبية والمستودعات.

بعد وصول الشحنة باشر حزبا الكتائب والأحرار بيع البنادق إلى المقاتلين، وبلغ سعر رشاش الكلاشينكوف مع ألف طلقة ٦٧٥ ليرة لبنانية، وبندقية سلافيا مع ألف طلقة ٦٥٠ ليرة، سدد الحزبيون الثمن تقسيطاً.

إضافة إلى سباق التسلح الذي حفل به العام ١٩٧٤ شهد صيف ذلك العام سجال عنيف كان محوره الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل من جهة والزعيم الاشتراكي كمال جنبلاط من جهة أخرى، وتمحور حول الاتهامات المتبادلة بالتسلح وإقامة مخيمات التدريب.

لم يقتصر هذا السجال على القادة السياسيين، بل شمل أيضاً الصحف اللبنانية، التي شهدت هجومات واتهامات متبادلة، كان أبرزها الهجوم الذي شنته صحيفة السفير اليسارية في ٩ آب ١٩٧٤ على حزبي الكتائب والأحرار والرهبة المارونية متهمه إياهم بتسليح الشبان المسيحيين وتدريبهم لخراب البلد.

في اليوم التالي ردّت صحيفة العمل الكتائبية في افتتاحيتها "من حصاد الأيام" على كل الكلام الذي يقال حول التسلح، ودافعت عن وجود السلاح بأيدي الكتائب والأحرار الذي هو ظاهرة جديدة مردها إلى الخوف من تهديدات كثيرة، وبنوع خاص، من عجز الدولة وغيابها.

أما الشيخ بيار الجميل فرد على ما نشر في بعض الصحف حول وصول كميات من الأسلحة لحزبي الكتائب والأحرار، مؤكداً على مبدأ أن يكون السلاح في يد الشرعية وحدها، وأضاف أنه يقول "برافو" للذي يدخل سلاحاً إلى لبنان بعد أن تكاثر السلاح الآتي من الخارج في يد طرف واحد. فيما هاجم الرئيس شمعون بعنف اليسار اللبناني وزعيمه كمال جنبلاط متهماً إياه بتحويل بلدته المختارة إلى مستودع كبير للسلاح.

من خلال الصفقتان الكبيرتان اللتان وصلتا عام ١٩٧٤، خاضت الأحزاب والقوى التابعة للجبهة اللبنانية الأشهر الأولى للحرب اللبنانية التي اندلعت في نيسان من العام ١٩٧٥.

مطلع حزيران ١٩٧٥ بدأت الذخائر تنضب، وأصبح هناك حاجة لأسلحة جديدة خاصة المتوسطة والثقيلة، وعن طريق بعض تجار الأسلحة بدأت تعقد الصفقات للحصول على السلاح من الدول الشرقية كالمجر وبلغاريا وتشكوسلوفاكيا لرخص ثمنه ووفرته بلا رقيب، ولم تتأخر الرهبة المارونية والعديد من الأثرياء المسيحيين، الذين سارعوا لتمويل تلك الصفقات.

كما عمد بعض التجار والسماسرة لشراء كميات من الأسلحة من المخيمات الفلسطينية بأسعار باهظة قاموا بتسليمها إلى أحزاب الجبهة اللبنانية.

عبر مرفأي بيروت وجونية، ومرفأ الأكوامارينا الواقع إلى الشمال من جونية، بدأت تصل شحنات الأسلحة، وكانت البواخر الكبيرة لا تستطيع الاقتراب من الشاطئ، فكانت تفرغ صناديق الأسلحة والذخائر في مراكب صغيرة تلاقي البواخر ليلاً في عرض البحر وتنقلها إلى الشاطئ.

صيف ١٩٧٥ توسعت المعارك، وبدأت القرى والبلدات المسيحية الواقعة في الأطراف تتعرض جدياً للاعتداءات الفلسطينية، وكان السلاح المتوافر في تلك القرى بمعظمه سلاح خفيف مع بعض الاستثناءات من الأسلحة المتوسطة، لكن الفلسطينيين بدأوا باستعمال الأسلحة الثقيلة والمدفعية فراحت الدفة تميل إليهم بقوة.

في هذه الأجواء الضاغطة زار قصر بعيدا عدة نواب وزعماء مسيحيين، خاصة أبناء مناطق الأطراف ناقلين إلى رئيس الجمهورية والرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل المخاطر التي تتهدد القرى المسيحية، ومن بين الذين قصدوا قصر بعيدا النواب: حبيب كيروز وجبران طوق وطارق حبشي والنائب السابق قبلان عيسى الخوري الذين نقلوا إلى الرئيس فرنجية مخاوفهم مما قد تتعرض له منطقة دير الأحمر، واستحالة صمود المدافعين عنها في ظل هذا الخلل الفاضح في نوعية السلاح، خاصة وأن طريق عيناتا - الأرز ستقطع بعد أشهر قليلة بسبب تراكم الثلوج.

موقف الرئيس فرنجية لخصه أحد المشاركين في تلك الاجتماعات بأن قال لهم أن مستقبل لبنان كوطن ودولة يبدو قاتماً، وهناك مؤامرة تحاك ضده والشركاء فيها كثيرون، وهناك مخططات لإذلال المسيحيين وتركيعهم، ولبنان كسلطة ودولة أصبح عاجزاً عن مواجهة ما يعد له من مخططات بأدوات خارجية وداخلية، ولا مجال بعد اليوم للاتكال على الجيش فلا سبيل لنا سوى الاعتماد على أنفسنا وإغناء ترسانتنا بكل سلاح متوفر وكل عتاد ضروري.

على أثر تلك الاجتماعات، وبسبب الوضع العسكري الضاغط تشكلت لجنة أخذت على عاتقها تأمين السلاح خاصة المتوسط والثقيل منه مهما كان ثمنه، وضمت النائب جبران طوق، وطانيوس سابا رئيس اقليم عاليه الكتائبي ممثلاً حزب الكتائب والشيخ بطرس الخوري ممثلاً الرئيس سليمان فرنجية والسيدان جورج أبو عضل وجو عريضة عن حزب الوطنيين الأحرار وصاحب بنك الاعتماد الشعبي الشيخ جو كيروز شقيق النائب حبيب كيروز، وراهب لبناني إضافة إلى عدة ممولين مسيحيين تكفلوا بمساعدة أعضاء اللجنة على تغطية ثمن السلاح، ودعمت الرهينة المارونية هذه اللجنة بقوة.

باشراً أعضاء اللجنة اتصالاتهم لتأمين السلاح، لكن واجهتهم عدة عقبات أبرزها خمسة:

- ١- ضغط الوقت، بحيث أن جميع الجبهات أصبحت بحاجة ماسة إلى السلاح وفي أسرع وقت ممكن.
 - ٢- عدم امكانية عقد صفقات مهمة مع تجار السلاح الذين كانوا يزودون أحزاب اجهزة اللبنانية بالسلاح الخفيف، بسبب تعذر تأمينهم لسلاح متوسط وثقيل.
 - ٣- ثمن الأسلحة موضوع الحاجة الملحة مرتفع جداً.
 - ٤- شراء السلاح من الخارج لصالح جماعة وليس دول أمر صعب جداً.
 - ٥- امكانية إيصال شحنات الأسلحة الثقيلة إلى الشواطئ اللبنانية محفوف بالمخاطر، خاصة وأن البحر الأبيض المتوسط أصبح مجمعاً لأساطيل قوى متعادلة، ومسرحاً للقرصنة البحرية.
- لم ييأس أعضاء اللجنة، فسافر بعضهم إلى أوروبا في محاولة للحصول على أي سلاح متوفر، وبعد مفاوضات شاقة مع عدة مسؤولين حكوميين أوروبيين ورغم شرح أعضاء اللجنة للمخاطر التي يتعرض لها لبنان، واستعدادهم لدفع ثمن السلاح مهما بلغ لم يصلوا إلى نتيجة. فاقترح النائب جبران طوق أن يتوجهوا إلى بعض الدول الأفريقية، حيث المفاوضات مع حكوماتها قد تكون أسهل.
- بالفعل غادر النائب جبران طوق إلى دولة غانا التي له فيها علاقات قديمة مع بعض قياديينها بسبب الوجود القديم لعائلته في تلك الدولة.
- بعد وصوله إلى غانا باشراً اتصالاته مع قيادات تلك البلاد الافريقية، خاصة القيادات العسكرية الذين تفهموا المطالب وأبدوا استعدادهم للمساعدة.

لم تمض أيام قليلة حتى أرسل النائب طوق برقية لرفاقه من أعضاء اللجنة الذين بقوا في أوروبا يعلمهم فيها أنه استطاع الحصول على الموافقة لتأمين السلاح ولم يبق سوى التفاوض على ثمنه وتأمين باخرة لشحنه إلى لبنان، وسرعان ما وصلت البرقية إلى بيروت، ورد قادة الجبهة اللبنانية بوجوب الاسراع قدر المستطاع لأن وضع الجبهات ما عاد يحتمل.

خلال أيام قليلة تم شراء كميات من الأسلحة المتوسطة والثقيلة مع كميات كبيرة من الذخائر فاقت بكثير ما كان يأمل أعضاء اللجنة بشرائه، ورغم دفعهم أموالاً طائلة ثمن الصفقة وما رافقها من اكراميات فقد غمر قادة أحزاب الجبهة اللبنانية وأعضاء اللجنة شعور عارم بالفرح.

بعد تأمين السلاح أصبحت المشكلة تأمين البخرة التي ستنقله إلى الشواطئ اللبنانية، وهنا بدأ بحث آخر فقد رفضت جميع شركات الشحن البحري شحن السلاح، إلى أن وافق صاحب إحدى بواخر الشحن على نقل الشحنة لقاء مبلغ كبير جداً، وبدأ تحميل الشحنة.

رغم السرية المطلقة التي رافقت شراء السلاح وتوضيبيه وتحميله، يبدو أن مخابرات إحدى دول أوروبا الشرقية ويعتقد أنها رومانيا عرفت بأمر الشحنة، وأوصلت الخبر إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي استطاع بعض مسؤوليها الاتصال بصاحب البخرة مهددينه بالقتل ونسف باخرته بمن فيها.

خاف صاحب البخرة وعدّل عن رأيه ناقضاً الاتفاق السابق وباشر تفريغ البخرة مدعياً أن ثمنها بالملايين، وأن على متنها ٣٠ بحاراً حياتهم مهددة بالخطر، ما دفع النائب طوق الذي كان لا يزال في غانا يتابع تحميل البخرة للتدخل مجدداً عارضاً على صاحب البخرة والقبطان اكراميات كبيرة ومغرية، متعهداً بدفع ثمن البخرة إذا تعرضت لأي سوء.

فيما المفاوضات بين النائب طوق المدعوم من ضباط غانيين كبار من جهة وصاحب وقبطان البخرة من جهة أخرى قائمة، راحت البرقيات التي مصدرها لبنان تصله من أوروبا تستعجل اتمام الصفقة ووصول الأسلحة إلى لبنان، وكانت كل الأخبار الواردة سيئة جداً، فقد اجتاحت الفلسطينيين بلدة بيت ملات في عكار، وارتكبوا مذبحه دير عشاش قرب طرابلس، وزغرنا تعرضت لهجوم كبير استطاع المدافعون عنها صدّه، والبلدات المسيحية في عكار تتعرض لاعتداءات متكررة من المقاتلين الفلسطينيين، والخطر يقترب أكثر فأكثر من بلدات دير الأحمر والقيبات وزحلة والدامور والجيه وجزين والقاع والقلعة ورميش، كما أن وضع الجبهات في العاصمة ليس بأفضل حال.

هذه الأخبار السيئة والالاحاح الشديد من بيروت باستعجال وصول الأسلحة، رفعت وتيرة المفاوضات وبعد أخذ ورد طويلاً ومفاوضات مضنية وافق صاحب البخرة على الابحار إلى بيروت لقاء مبلغ اعتبر وقتها خيالاً.

في سرعة قياسية تم تحميل البخرة وانطلقت باتجاه مضيق جبل طارق للدخول إلى البحر الأبيض المتوسط، فيما ركب النائب جبران طوق الطائرة إلى فرنسا، ومنها عاد مع من كان في أوروبا من أعضاء اللجنة إلى بيروت منتظرين اتصالاً من قبطان البخرة يعلمهم باقترابه من السواحل اللبنانية.

مرّ نحو أسبوع ولم يتصل القبطان، فدبّ القلق في أعضاء اللجنة، ثم وصل خبر إلى البيت المركزي الكتائبي مصدره الشعبة الثانية في الجيش اللبناني يفيد أن جهاز التنصت في الجيش تمكّن من التقاط برقيات بين بعض المنظمات الفلسطينية تتحدث عن باخرة سلاح قادمة إلى الشواطئ اللبنانية وتطلب اغراقها، كما وصلت معلومات أخرى قد يكون مصدرها السفارة الفرنسية في بيروت تفيد أن البحرية الاسرائيلية تراقب الشواطئ اللبنانية مراقبة دقيقة وهناك خوف من مصادرة البخرة كي لا تقع في أيدي المنظمات الفلسطينية.

هنا دبّ الرعب في قيادات الجبهة اللبنانية وأعضاء اللجنة، خاصة وأن أموالاً طائلة أنفقت على شراء السلاح وتأمين نقله إلى الشواطئ اللبنانية، ومجرد فقدان هذه البخرة نهاية الصمود في لبنان، وكانت ساعات صعبة وعصيبة مفتوحة أمام كل الاحتمالات الكارثية: لقد كانت تلك البخرة أشبه بحمامة في نادي صيد الحمام والصيدون يقظون، أما صاحبها فمغلول اليدين معصوب العينين.

أصبحت الساعات والدقائق تمر بطيئة جداً، ولا اتصال من قبطان الباخرة، إلى أن تلقى النائب جبران طوق فجأة اتصال من القبطان يبلغه فيه أنه خاف من متابعة الطريق إلى بيروت فحوّل وجهه ابحاره إلى اليونان بانتظار أن يتمكن من الاتصال ببيروت، ورسا بالباخرة في أحد المرافئ اليونانية تحت ستار الحاجة إلى المؤونة والوقود وبعض أعمال الصيانة.

ردّ النائب طوق على القبطان طالباً منه البقاء مكانه بانتظار أن يصل أحد اليه، وعلى الفور تم اطلاق الرئيس فرنجية والرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل والأبائي شربل قسيس على الاتصال، وتقرر أن يسافر النائب طوق والسيد جو عريضة وراهب لبناني إلى اليونان يرافقهم بعض المسؤولين العسكريين للاجتماع بالقبطان ودرس الخطوات التالية. وقبل الانطلاق تم وضع خطة تقضي بتغيير ألوان الباخرة وعلمها وخط سيرها للوصول إلى شاطئ جونية.

من مرفأ جونية انطلق قارب سريع باتجاه قبرص وعلى متنه المسافرين إلى اليونان، ومن لارنكا ركبوا الطائرة إلى اليونان التي وصلوها خلال ساعات، وبعد اجتماع مطول مع القبطان لم يخل من صعوبات اتفق خلاله على خطة سير الباخرة، ونال القبطان والبحارة اكرامية جديدة، عاد المسافرون إلى قبرص ومنها إلى جونية.

على ضوء الخطة التي اتفق عليها، عمد القبطان إلى تغيير لون الباخرة واسمها وجنسيته في مدة لا تتجاوز الأسبوع، كان خلالها المتربصون شراً بالباخرة ما زالوا يرصدون الأفق منتظرين اقترابها من الشاطئ اللبناني، وكانت برقياتهم يلتقطها جهاز التنصت في الشعبة الثانية، ولكن بعد مرور وقت على انتظارهم وصول الباخرة الموعودة دون ظهور أي أثر لها، يبدو أن الفلسطينيين سئمو المراقبة، معتقدين أن كل القصة أكذوبة مركبة المقصود منها الالهاء عن عملية أخرى في مكان آخر.

لم تكد تمر ٢٤ ساعة على التقاط جهاز التنصت في الشعبة الثانية البرقية الفلسطينية بفك المراقبة، حتى تلقى النائب جبران طوق برقية من قبطان الباخرة يعلمه أنه أصبح مقابل شواطئ جبيل وهو يقترب من الساحل، لكنه سيبقى على مسافة من الشاطئ لأن حجم الباخرة يمنعه من الاقتراب.

على الفور تم ابلاغ أعضاء اللجنة، ومع غروب الخميس ٣١ تشرين الأول ١٩٧٥ شاهد بعض مقاتلي نمور الأحرار المتواجدون على سطح الرابية مارينا في الصفرا الباخرة تقترب من الشاطئ فتم اعلام الرئيس شمعون، وسرعان ما وصل الشيخ بشير الجميل وداني شمعون وأعضاء اللجنة مع عدد من المسؤولين العسكريين.

فيما الليل بدأ ينشر سواده، راحت الزوارق الصغيرة تنطلق من موانئ بلدات: طبرجا والصفرا والعقبة والبوار والمعاملتين باتجاه الباخرة وعلى متنها عناصر من أحزاب الجبهة اللبنانية، وسرعان ما بدأ افراغ الباخرة ونقل الصناديق إلى الزوارق التي حملتها إلى الموانئ التي انطلقت منها، وبدأ تحميلها في الشاحنات التي انطلقت إلى الأديرة والمخازن.

صباح الجمعة ١ تشرين الثاني تسارعت وتيرة العمل، وتم استقدام عشرات الشبان والمقاتلين، وراحت الشاحنات المحملة بالأسلحة والذخائر تغادر الموانئ إلى القرى والبلدات والمراكز العسكرية.

يتذكر أحد المسؤولين العسكريين السابقين أن أولى الشاحنات التي انطلقت يومها كانت وجهتها دير الأحمر، خاصة وكان هناك خوف من أن تقطع طريق الأرز - عيناتا بسبب تراكم الثلوج، فكان إصرار من القيادات البشراوية لتأمين السلاح والذخائر لدير الأحمر في أسرع وقت.

تبعها شاحنة أخرى ووجهتها جزين، وخوفاً من وقوعها في أيدي القوات الفلسطينية في محيط مدينة صيدا سلكت الشاحنة طريق ترشيش - زحلة - صغيين، ومن البقاع الغربي دخلت إلى جزين. وكانت معظم الشاحنات، خاصة المتوجهة إلى القرى الواقعة في الأطراف تنطلق بحماية غير منظورة من قبل دوريات لشباب أحزاب الجبهة اللبنانية كانت تستكشف وتؤمن لها الطريق.

لدى المسؤولين العسكريين الذين كانوا يومها متواجدين عند مرفأ الأكوامارينا والموانئ المجاورة كم هائل من الأخبار والروايات حول ظروف تحميل الشاحنات وتوجيهها إلى القرى والأديرة.

يتذكر مسؤول عسكري سابق أنه لم يكن هناك مشكلة في توجيه الشاحنات إلى الأديرة الواقعة في الأقضية المسيحية، لكن المشكلة كانت عند إرسال الشاحنات إلى الأطراف، خاصة في ظل الخطر الشديد من أن تقع في أيدي المنظمات الفلسطينية، وقد غامر العديد من السائقين بقيادة شاحناتهم وعبرهم المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون خاصة طرابلس ومخيمات الشمال، واتباع السائقون يومها بمعاونة أدلاء محليين طرقاً جانبية يعرفونها جيداً تمر بمعظمها في قرى مسيحية.

مرت خمسة أيام وعملية التفريغ لا تتوقف ليلاً نهاراً، وكان يتم تبديل الشبان والمقاتلين دون أن يتوقف العمل لحظة واحدة، لكن مع الوقت ظهر أن عملية التفريغ بواسطة الزوارق واللانشات الصغيرة عملية بطيئة جداً وغاية في الصعوبة، فطوال خمسة أيام من العمل المصني لم يكن تم تفريغ ربع الحمولة، إضافة إلى أن العمل كان محفوفاً بالمخاطر ليس أقلها حال البحر الهائج، الذي قد يوقع الصناديق من على ظهر المراكب الصغيرة.

صباح ٤ تشرين الثاني، تقرر أن يتم احضار باخرة أصغر تستطيع الدخول بسهولة إلى خليج مرفأ الأكوامارينا، بحيث يتم نقل الصناديق من الباخرة الرئيسية إليها ومن ثم تنقلها إلى الشاطئ، وتكفل الشيخ بشير الجميل بتأمين الباخرة، وغروب ذلك النهار كانت الباخرة المطلوبة تقف بمحاذات باخرة الأسلحة والرافعات تنقل الصناديق إليها، ومع تباشير صباح ٥ تشرين الثاني كانت الباخرة الصغيرة تتقدم إلى داخل مرفأ الأكوامارينا، وخوفاً من أية مضاعفات تقرر تسريع العمل قدر المستطاع فتم احضار مئات المقاتلين، كما أحضر جميع الشباب الذين كانوا يتدربون في مخيم ريفون التابع للواء الجبل (بقيادة هنري صفير)، إضافة إلى عشرات الشبان الذين نزلوا من بشري، ووصل النائيين طوني فرنجية والأب سمعان الدويهي مع مجموعات من الشبان الزغرتاويين، وبدأ الجميع أوسع عملية تفريغ، وكانوا يسابقون الوقت والرافعات لا تتوقف ثانية عن العمل، فيما الشاحنات المحملة تنطلق بحماية المقاتلين ووجهتها الأديرة ومخازن الأسلحة خاصة في الجبال.

ليلاً تم إفراغ الباخرة وعادت لتقف قرب باخرة الأسلحة لتتنقل ما تبقى من صناديق أسلحة وذخائر واستمرت عملية نقل الصناديق حتى ساعات الفجر الأولى، عندما عادت الباخرة الصغيرة إلى داخل مرفأ الأكوامارينا لتبدأ عملية إفراغ الصناديق في الشاحنات.

لم تكد تمر ساعات قليلة من صباح ٦ من تشرين الثاني، حتى قام رئيس الحكومة بفضح قصة الباخرة وقامت القيامة.

هنا دبّ الخوف في صفوف المسؤولين عن عملية التفريغ لأنهم كانوا ما زالوا بحاجة أقله لثلاثة أيام عمل متواصلة ليلاً نهاراً لإتمام عملية التفريغ، لكن الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل أرسلوا أوامر واضحة باستمرار عمليات التفريغ مهما كانت النتائج.

في بيروت، وصف رئيس الحكومة رشيد كرامي الوضع بالخطير جداً، معتبراً أن قضية الباخرة الراسية قبالة شاطئ جونية خطيرة جداً، وأنه تبلغ منذ مساء البارحة بقصة الباخرة وقضي الليل ساهراً يحاول معالجة الوضع وقد أصدر أوامره بصفته وزيراً للدفاع لسلاح البحرية اللبنانية لاحتجاز الباخرة، لكن صباحاً اكتشف أن أوامره لم تنفذ، فلم تتحرك أي قطعة بحرية حربية من قاعدة جونية البحرية والعمل ما يزال قائماً في مرفأ المعاملتين، وأضاف أنه متوجه إلى قصر بعبدا للاجتماع بالرئيس فرنجية.

الساعة التاسعة صباحاً، وصل الرئيس كرامي إلى قصر بعبدا، والتقى الرئيس فرنجية بحضور الوزير فيليب تقلا لأكثر من ساعة ونصف، خرج ليدلي بتصريح لم تبثه الاذاعة اللبنانية ولا تلفزيون لبنان، أبرز فيه بعض جوانب ما أسماه أزمة الباخرة، التي ما تزال تفرغ السلاح على مرأى ومسمع من الجيش الذي يعجز عن القيام بما يفرضه الواجب،

متهماً الأميرال فارس لحدود قائد سلاح البحرية في الجيش اللبناني بتغطية ما يجري في خليج جونيه القريب من مقر قيادته، وأشار إلى موقف قد يتخذه. وفسّر البعض هذا الموقف بأنه اتجاه نحو الاستقالة. وغادر إلى السراي لحكومي.

لاقى موقف رئيس الحكومة، كل من الرئيس صائب سلام الذي أدلى بتصريح هاجم فيه تفريغ الأسلحة في جونيه، رافضاً القول أن هذا السلاح لحماية المسيحيين، وطالب بموقف واضح من الحكومة. فيما اتخذ الزعيم كمال جنبلاط موقفاً متشنجاً رافضاً عصيان أوامر رئيس الحكومة الذي هو في الوقت نفسه وزيراً للدفاع من قبل قائد الجيش العماد حنا سعيد الذي اتهمه بأنه يتلقى الأوامر من الرئيس كميل شمعون خلافاً للأصول، كما اتهم رئيس الجمهورية وفريقاً من الضباط المسيحيين بالتواطؤ مع الميليشيات المسيحية لتسهيل إمرار الأسلحة إليها.

أما الرئيس كرامي، وفور وصوله إلى القصر الحكومي أجرى عدة اتصالات شملت مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والامام موسى الصدر والرئيس صائب سلام والرئيس عبد الله اليافي والزعيم كمال جنبلاط، واتفق معهم على عقد قمة اسلامية في مقر المفتي في عرمون.

في القصر الجمهوري في بعبدا، وفور مغادرة الرئيس كرامي غاضباً وصل رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني العقيد جول البستاني يرافقه الأميرال فارس لحدود وبعض الضباط والتقوا الرئيس فرنجية شارحين الوضع

يتذكر أحد المشاركين في الاجتماع أن أول سؤال سألته الرئيس فرنجية كان حول كمية السلاح الذي تم تفريغه حتى الساعة والوقت المتبقي لإنهاء عمليات التفريغ، فردّ الأميرال لحدود أن العمل ما يزال قائماً وحتى الساعة تم انزال نحو ثلثي الكمية وما زال العمال بحاجة أقله لثلاثة أيام عمل متواصلة لإنهاء التفريغ.

ثم عرض رئيس الشعبة الثانية للوضع السياسي المستجد بعد تصاريح الرئيس كرامي والرئيس سلام والزعيم كمال جنبلاط مقترحاً مصادرة الباكسة من قبل الجيش اللبناني، ومن ثم تعمد الشعبة الثانية لتسليم ميليشيات الجبهة اللبنانية الأسلحة المصادرة بعد انحسار التشنج السياسي.

استمع الرئيس فرنجية لطرح العقيد جول البستاني دون أن يعلق، ثم طلب من الضباط الاجتماع بالرئيس كميل شمعون في مكتبه المجاور، وبحسب العقيد جول البستاني فإن رئيس الجمهورية أعطى موافقته على الاقتراح، فيما يشير أحد الضباط الذين شاركوا في الاجتماع أن رئيس الجمهورية لم يوافق تماماً وأن أوحى أنه لا يمانع بهذا الحل إن كان يجنب البلاد مشكلة جديدة.

بعد خروجه من المكتب الرئاسي قصد العقيد جول البستاني ومن معه وزير الداخلية الرئيس كميل شمعون الذي كان اتخذ مكتباً له في القصر الجمهوري، قريباً من مكتب الرئيس بسبب تعذر انتقاله إلى وزارته، وعرض عليه الاقتراح بحضور الشيخ بطرس الخوري وجورج أبو عضل.

لوهلة أبدى رئيس الجمهورية السابق تجاوباً بعدما أصغى إلى الحجج التي ساقها رئيس الاستخبارات اللبنانية، ولا سيما منها ضرورة عدم احراج رئيس الحكومة ودفعه إلى الاستقالة بعدما كان لوّح بها. وأكد العقيد بستاني للرئيس شمعون أن الشعبة الثانية ستعيد شحنة الأسلحة المصادرة إلى أصحابها ما دامت هي من تزودهم أسلحة في بعض الأحيان من مخازنها.